

(2022): أثر تطبيق حوكمة الشركات على استقرار السوق المالية السعودية. تنبع أهمية هذه الدراسة من محاولتها الربط بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى استقرار السوق المالية السعودية في ظل التوسع الكبير في عدد الشركات المدرجة وهدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى التزام الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وأثر ذلك على استقرار أسعار الأسهم واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من المحللين الماليين والمستثمرين. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة، ومستوى استقرار أسعار الأسهم، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الرقابة على مدى التزام الشركات المدرجة بمعايير الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية. تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات القليلة التي تناولت العلاقة بين الحوكمة واستقرار الأسواق المالية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، مما يتيح مقارنة النتائج بين هذه الدول وهدفت الدراسة إلى تحليل أثر آليات الحوكمة، ممثلة في استقلالية مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة، على مؤشرات استقرار الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي باستخدام بيانات مالية ثانوية لعينة من الشركات المدرجة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2015م إلى 2020م. النتائج والتوصيات: توصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة وفعالية لجان المراجعة تسهمان بشكل إيجابي في خفض تقلبات السوق وتعزيز استقراره، وقد أوصت بضرورة توحيد معايير الحوكمة بين دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز الاستقرار المالي الإقليمي.

(2023): دور الإفصاح المالي في تعزيز كفاءة السوق المالية السعودية. تبرز أهمية هذه الدراسة في تناولها لأحد أهم مبادئ الحوكمة، باعتباره أداة جوهرية لتعزيز كفاءة السوق وحماية حقوق صغار المستثمرين وسعت الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح المالي في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وقياس أثره على كفاءة السوق وقدرتها على استيعاب الصدمات واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على تحليل التقارير السنوية لعينة من الشركات المدرجة إلى جانب استبانة موجهة للمحللين الماليين. النتائج والتوصيات: أظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع مستوى الإفصاح المالي يرتبط إيجابياً بكفاءة السوق وانخفاض حدة تقلبات الأسعار، وأوصت الدراسة بتشديد الجزاءات على الشركات المخالفة لمتطلبات الإفصاح. (2021): دور مجلس الإدارة في تعزيز حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تركيزها على مجلس الإدارة باعتباره الركيزة الأساسية لتطبيق الحوكمة داخل الشركات المدرجة وهدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة تشكيل مجلس الإدارة واستقلاليته في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة داخل الشركات المدرجة واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل تقارير الحوكمة السنوية لعينة من الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية. النتائج والتوصيات: توصلت الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة وتنوع تركيبته يسهمان في تحسين جودة القرارات الرقابية، وأوصت بضرورة رفع نسبة الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة. (2020): أثر فعالية لجان المراجعة على جودة التقارير المالية واستقرار السوق المالية السعودية. تبرز أهمية هذه الدراسة من تناولها لدور لجان المراجعة بوصفها إحدى أهم آليات الرقابة الداخلية المرتبطة بجودة الإفصاح المالي وسعت الدراسة إلى قياس أثر فعالية لجان المراجعة، على جودة التقارير المالية ومستوى استقرار السوق واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة لعينة من الشركات المدرجة خلال الفترة من 2016م إلى 2019م. النتائج والتوصيات: أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين فعالية لجان المراجعة وجودة التقارير المالية، وأوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات المدرجة بتوافر عضو مالي متخصص ضمن لجنة المراجعة. (2022): أثر حوكمة الشركات على تقلبات سوق الأسهم: دليل من الأسواق الناشئة. تنبع أهمية هذه الدراسة من ربطها بين جودة الحوكمة ومستوى تقلبات السوق عبر عينة واسعة من الاقتصادات الناشئة، مما يوفر منظوراً مقارناً يمكن الاستفادة منه في أسواق مشابهة كالسوق المالية السعودية وهدفت الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات جودة الحوكمة، وعلى رأسها استقلالية مجلس الإدارة وهيكل الملكية، على تقلبات أسعار الأسهم في الأسواق الناشئة اعتمدت الدراسة المنهج الكمي التحليلي باستخدام بيانات بانل لعينة من الشركات المدرجة في عدد من الأسواق الناشئة خلال الفترة من 2014م إلى 2021م. النتائج والتوصيات: أشارت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين جودة الحوكمة وتقلبات السوق، وأوصت الدراسة بتعزيز متطلبات الإفصاح للحد من حالة عدم اليقين في السوق. (2019): العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكفاءة السوق المالية السعودية. تنبع أهمية الدراسة من تسليطها الضوء على العلاقة بين جودة الإفصاح المحاسبي وكفاءة السوق في تسعير الأوراق المالية وهدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة وأثره على كفاءة السوق المالية السعودية بصورتها الضعيفة

والمتوسطة واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مؤشر إفصاح مركب مُطبّق على عينة من القوائم المالية للشركات المدرجة. وبيّنت نتائج الدراسة أن ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي يرتبط بزيادة كفاءة السوق، وأوصت الدراسة بتحديث معايير الإفصاح بما يواكب أفضل الممارسات الدولية. (2023): حوكمة الشركات وأثرها على الأداء المالي للبنوك السعودية المدرجة. تكمن أهمية الدراسة في تركيزها على القطاع المصرفي باعتباره من أكثر القطاعات حساسية لتطبيق معايير الحوكمة والاستقرار المالي وهدفت الدراسة إلى تحليل أثر آليات الحوكمة المطبقة في البنوك السعودية المدرجة على مؤشرات أدائها المالي واستقرارها واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات المالية السنوية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أثر إيجابي لتطبيق معايير الحوكمة على مؤشرات الربحية والاستقرار المالي للبنوك، وأوصت بتعزيز دور لجان المخاطر داخل البنوك. (2021): دور الرقابة الداخلية في تعزيز الاستقرار المالي للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية وتوضح أهمية الدراسة من ارتباط جودة أنظمة الرقابة الداخلية بمدى قدرة الشركات على مواجهة المخاطر المالية والتشغيلية وهدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة وأثرها على استقرارها المالي واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة موزعة على عينة من مدققي الحسابات الداخليين في الشركات المدرجة. وأوصت الدراسة بتطوير وحدات التدقيق الداخلي وتأهيل الكوادر العاملة فيها. (2020): أثر الشفافية المالية على ثقة المستثمرين في سوق الأسهم السعودي. تبرز أهمية هذه الدراسة من ربطها بين الشفافية المالية، بوصفها أحد أهم مبادئ الحوكمة، وثقة المستثمرين التي تُعد ركيزة أساسية لاستقرار السوق وهدفت الدراسة إلى قياس أثر مستوى الشفافية المالية للشركات المدرجة على درجة ثقة المستثمرين وسلوكهم الاستثماري واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة موجهة لعينة من المستثمرين الأفراد في السوق المالية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين الشفافية المالية وثقة المستثمرين، وأوصت بتكثيف حملات التوعية الاستثمارية حول أهمية قراءة التقارير المالية.